

## قضية

## أنجيلا ميركل

## ذئب في سيرك الشرق الأوسط

من النادر الإتيان بذئب إلى «السيرك»؛ يُقال إن «ترويضه» ليس بالأمر اليسير. ومن المرويات الشعبية عنه، تميّزه بالذكاء، فيما يذهب آخرون من «أهل البوادي» إلى القول إن بمقدوره «التمييز بين الشجاع والجبان». مرويات وصور تطول، جاعلةً من حضوره في عرض من هذا النوع أمراً نادراً. هكذا تبدو صورة «ألمانيا - ميركل» في الشرق الأوسط راهناً. فالمرأة التي نجحت قبل أيام فقط في تشكيل حكومتها الرابعة، لا بدّ أنها ستجد لبلادها سبلاً أيسر من انتهاج الجبال المعلقة في «سيرك الشرق الأوسط»... حيث غالباً ما تُشعل النيران بما يكفي «لحروب لا بدّ منها»

## رنا حربي

البلد العربي الأشد فقراً وشعبه المنسي الذي يواجه «الأزمة الإنسانية الأسوأ في العالم» وسط صمت دولي مخزٍ وقبول عربي ضمني تحوّل إلى تواطؤ صريح مع تصاعد صفقات تسليح دول العدوان. لكن من جهة أخرى، لا يُمثل القرار صحوة ضمير فجائية، ولا رضوخاً لضغوطات المنظمات الحقوقية. وهو أيضاً لا يعكس «رسالة ألمانيا التي تؤمن بالحرية وحقوق الإنسان، إلى العالم، ومفادها: لا للحرب»، كما زعمت القيادة في «الحزب المسيحي الديمقراطي» ساندر سيغلا، ولا يرقى ليكون تمزّداً ألمانياً على الرياض التي أكدت أكثر من مرة في العام الماضي حرصها على توطيد العلاقات الاقتصادية مع برلين «تماشياً مع رؤية 2030» لإعادة هيكلة اقتصاد المملكة النفطية. في الواقع، لم يكن القرار إلا فقاعة إعلامية، بهدف تسكيت المعارضة الداخلية والمنظمات الحقوقية من جهة، وتوجيه رسالة سياسية

في يوم 19 كانون الثاني الماضي، أعلنت ألمانيا وقف تصدير الأسلحة إلى الدول المشاركة في العدوان على اليمن، في إشارة إلى «التحالف العربي» الذي تقوده السعودية والإمارات. القرار الذي جاء التزاماً بالمباحثات التي جرت بين «التحالف المسيحي الديمقراطي» و«الحزب الاشتراكي الديمقراطي» لتشكيل الائتلاف الحاكم حالياً في برلين بعدما أبصر النور أخيراً الأسبوع الماضي، اتخذ «من منطلق إنساني ويهدف إلى وضع حدّ للكارثة الإنسانية التي يمرّ بها الشعب اليمني»، وفق وزير خارجية ألمانيا زيغمار غابرييل. وكنتيجة لذلك، تفاخرت غالبية المنظمات الحقوقية بهذا «الإنجاز»، فيما شكر يمنيون برلين على موقف اتخذته بعد ثلاثة أعوام من بدء عمليات القصف والتجويع. لا يمكن إنكار أهمية الخطوة الألمانية، لأنها تخض مباشرة

## «انتقاد السعودية لا يعني تقارباً مع إيران»

أثناء الحديث إلى «الأخبار»، يشرح المصدر الدبلوماسي الإيراني، أنّه «لا يمكن القول إنّ الانتقادات الألمانية لسياسات محمد ابن سلمان، ووصفها بالمغامرات، تعني التقارب بين الاتجاهين الإيراني والألماني في الملفات السياسية والأمنية في المنطقة»، موضحاً أنّه «يمكن أن يكون لهذين الاتجاهين التقاء ما عندما ينتقدان السياسات السعودية، ولكن هذا لا يعني أنّ ألمانيا قد اقتربت من إيران بعد هذه الانتقادات». وبرغم التمايز الألماني لانحائية الاتفاق النووي وغيره من الملفات، فإنّه «لا يمكن غض النظر عن وجهة النظر الألمانية القائلة بأنّ لإيران دوراً فاعلاً وقوياً في المنطقة»، إضافة إلى انتقادات أكثر وضوحاً.



يشير الدبلوماسي إلى أنّ «ألمانيا ترى أنّ النقاش بين السعودية وإيران، قد هيمن على جميع الشؤون أو الملفات في المنطقة، وحتى أنّه قد حلّ محلّ الأولوية التاريخية... وهي المسألة الفلسطينية». ويلفت إلى أنّه «في هذا الإطار، هي ترى أنّ السياسات السعودية لم تساعد في حلّ القضايا الإقليمية فحسب، بل أدخلتها في حالة من التعقيد بعد تدخلاتها في اليمن أو في الشؤون اللبنانية، وحتى أنّها ترى أنّ التقارب السعودي الإسرائيلي ضد إيران قد يفرض على المنطقة تكلفة كبيرة ويبعد المنطقة عن السلام، وكل ذلك بعدما جهدت كثيراً من قبل بغية توقيع الاتفاق النووي مع إيران».

حذرة إلى «المعسكر المعادي» للسعودية، تقول: «نحن لسنا محسوبين على أحد». بعبارة أخرى، لفهم الدوافع وراء هذه الخطوة وتوقيتها، «ابحث عن النفوذ والمال».

## مجبرة «سيدة الفولاذ»، لا بطلاً

لم يكن صعباً على المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، الفئاضة عن صفقات تسليح «دول التحالف» (دول العدوان على اليمن) في مقابل تذليل عقبات تشكيل ائتلاف حكومي يُنقذ ولايتها الرابعة ويُنهى الفراغ الحكومي الأطول في البلاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي كان رئيس «اتحاد التجارة والخدمات الألماني» هولغر بينغمان، قد حذّر من تداعياته، مشدداً على ضرورة «عودة الاستقرار السياسي لمواجهة تحديات البلاد وأوروبا».

برغم هذا الائتلاف الحكومي الذي تنبئ صيغته النهائية بأنّ ميركل لم تعد تنفرد بحكم البلد الموصوف بـ«مرساة استقرار الاتحاد الأوروبي»، فإنّ «السيدة الفولاذية» نجحت في اجتياز «اختباره الضخم دون تقديم الكثير من التنازلات» في ما يخصّ الملفات الشائكة، كما تقول صحف أوروبية، ودون «الرضوخ» لمطالب قد تؤثر سلباً باقتصاد القوة الاقتصادية الأكبر في أوروبا.

في مقابل المشهد الألماني الداخلي، لم يكن للقرار وقع قاس على حلفاء برلين في «التحالف العربي»، ولعلّ السبب يكمن في أنّه كان متوقّعا، إن لم يكن قد تمّ بالتنسيق المسبق مع هذه الدول (على الأقل مع قادة العدوان، السعودية)، علماً أنّ الرياض كانت قد استبقت الخطوة الألمانية بالتشديد أكثر من مرة على أنّها في غنى عن السلاح الألماني. تجلّى ذلك بوضوح في شهر أيار/مايو 2016، حين أعلن السفير السعودي لدى برلين (في ذلك الوقت)، عواد العواد، أنّ «الحقيقة واضحة... المملكة ليست مهتمة بشراء دبابات قتالية من ألمانيا»، مشدداً على أنّ صفقات الأسلحة «ليست جوهرية» في العلاقات الثنائية. وقد جاء هذا الإعلان في ظلّ الانتقادات التي تعرضت لها ميركل من قبل معارضة داخلية يسندها رأي عام غالباً ما يوصف بأنه لا يزال مُكبّلاً بـ«عقدة ذئب النازية». وقد سالت الانتقادات عقب ورود تقارير عن صفقات تسليح ألمانية - سعودية تشتري الرياض بموجبها مئات (بين 300 و800) الدبابات من طراز «ليوبارد 2»، وعشرات الزوارق الحربية. وفي تصريح إلى صحيفة «در شبيغل»، ينتقد العواد صراحةً «استخدام صادرات الأسلحة للسعودية كورقة ضغط في الداخل الألماني»، موضحاً أنّ «واردات الرياض من الأسلحة الألمانية تمثل أقل من نسبة واحد في المئة من إجمالي واردات المملكة من السلاح».

موقف السفير لدى برلين، أكدّه أيضاً نائب وزير الاقتصاد السعودي محمد التويجري، في حديث إلى «دوتشيه فيله»، عقب زيارة ميركل للسعودية في نيسان/أبريل 2017. أعلن التويجري في حينه أن دولته، وعلماً منها بـ«الخلفيات

السياسية وراء التحفظات الألمانية بشأن الصادرات (السلاح) إليها»، تعتزم «الامتناع في المستقبل عن طلب المزيد من الأسلحة من برلين». وقال: «لن نسب المزيد من المشاكل للحكومة الألمانية».

المسؤول السعودي الذي وصف ميركل بأنها «قدوة لجميع النساء السعوديات»، قد يعكس تصريحه حرص الرياض على إراحة حليفاتها من الانتقادات المحلية. وفيما رأت بعض الصحف أن الرياض «مستاءة»، فإنّ إعلان التويجري رغبة سعودية جديدة في «توثيق التعاون الاقتصادي» مع ألمانيا وجعلها «أهم شركائنا الاقتصاديين»، يؤكد أن العلاقات لم تتزعزع.

الجدير ذكره أن ألمانيا لم توقف، في الأعوام القليلة الماضية، تصدير السلاح إلى السعودية، على الرغم من تصاعد حدة الانتقادات الداخلية لتواصل العدوان على اليمن خلال تلك الفترة. على العكس من ذلك، زادت برلين صادراتها إلى المملكة من 209 ملايين دولار في عام 2014، إلى 320 مليون دولار في 2015، وإلى 628 مليون دولار في 2016، وفق بيانات وزارة الاقتصاد. أما العام الماضي، فقد اشترت



## تحاول برلين التأقلم مع خريطة التوازنات الجديدة في المنطقة

## تقول الرياض إنّ وارداتها من الأسلحة الألمانية تقلّ عن واحد في المئة



السعودية أسلحة بقيمة 316 مليون دولار من برلين، معظمها كان في الربع الثالث من 2017، إذ كشفت وزارة الاقتصاد أن الحكومة منحت تصاريح لصفقات سلاح مع السعودية بقيمة 172,5 مليون دولار في الفترة الممتدة بين شهري تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 261 بالمئة، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2016، حين بلغت 47,8 مليون دولار. وهي أرقام كان معارضون ألمانيون وُصفوا محلياً قد عدّوها بمثابة «تواطؤ» صريح من قبل برلين.

على الرغم من إعلان وقف تصدير السلاح إلى «التحالف»، إلا أن الخطوات التي تمني عدد من الصحافيين أن تتحوّل إلى «عدوى تنتقل» إلى دول أوروبية أخرى، نظراً إلى تأثير ألمانيا الكبير داخل مؤسسات القارة العجوز، لم تكن لها تداعيات عسكرية فعلية على الأرض، وذلك في ظلّ مخازن الأسلحة الغربية المفتوحة أمام الدول العربية المشاركة في العدوان على اليمن. وفي هذا الصدد، يشير الخبير الألماني في شؤون الشرق الأوسط غيدو شتابنبرغ، إلى أنّ «الأسلحة التي تزوّدها ألمانيا لدول المنطقة العربية ليست حاسمة في مهمات تلك القوات العسكرية»، لافتاً إلى «تنوع عمليات الاستيراد (بالنسبة إلى تلك الدول)... وهي تصلها أهم المعدات والأسلحة وأكثرها فعالية من الولايات المتحدة».

## تأقلم مع «خريطة التوازنات»

إلى جانب البعد الداخلي لقرار وقف تزويد «التحالف» بالسلاح، ثمة بعد آخر متصل بمحاولات برلين التأقلم مع خريطة التوازنات الجديدة في المنطقة والعالم، والانفتاح على تكتلات اقتصادية بديلة ترى في أسواقها الصاعدة أهمية حالية ومستقبلية. وهي محاولات تجلت في سلسلة مواقف لافتة برزت أخيراً، ابتداءً بتفريده للخارجية الألمانية على موقع «تويتتر» تطالب بـ«الحصار غير المنطقي» عن قطر، مروراً